جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان

" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر "

دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية

The Role of Internal Audit in Risk Management

A field study on Jordanian banks

إعداد

خالد علي يوسف أبوالرّب

إشراف الدكتورة

عبير فايز خوري

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

نيسان-2014

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر "

دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية

The Role of Internal Audit in Risk Management
A field study on Jordanian banks

إعداد
خالد علي يوسف أبوالرب
ماجستير محاسبة، جامعة اليرموك، 2011

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها :

الدكتورة عبير فايز خوري .... مشرفاً ورئيساً
أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان .... عضواً
أستاذ دكتور، قسم المحاسبة ، جامعة اليرموك

الدكتورة ديمة أحمد درادكة .... عضواً
دكتور، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة 2014/05/15

بِسمِ الله الرَّحمن الرَّحيمْ

{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴿٥﴾ }

سورة العلق ، الآية 1-5

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر "

دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية

The Role of Internal Audit in Risk Management
A field study on Jordanian banks

إعداد
خالد علي يوسف أبوالرب
ماجستير محاسبة، جامعة اليرموك، 2011

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها :

الدكتورة عبير فايز خوري .... مشرفاً ورئيساً
أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان .... عضواً
أستاذ دكتور، قسم المحاسبة ، جامعة اليرموك

الدكتورة ديمة أحمد درادكة .... عضواً
دكتور، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة 2014/05/15

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع الى كل من ساعدني وشد من أزري بالكلمة الطيبة والمشورة المخلصة

الوالد العزيز .. الأستاذ الفاضل علي

الوالدة العزيزة .. الأستاذة الفاضلة نجوى

الإخوة الأعزاء .. أحمد و محمد

و كل الرفاق و الأصدقاء الذين ساندوني

الشكر و التقدير

أبدأ شكري لله سبحانه وتعالى الذي يسر لي إكمال هذه الرسالة

و أتشرف بتقديم خالص الشكر والعرفان للدكتورة

عبير فايز خوري

على إشرافها على هذه الرسالة وملاحظاتها وتوجيهاتها المهمة والقيمة ، فلك مني كل الشكر والتقدير.

كما أتشرف بتقديم خالص الشكر الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والمتمثلة بـ :

أ.د. ميشيل سعيد سويدان

د. عبير خوري

د. ديما درادكة

ملخص الدراسة

أبوالرب, خالدعلي (2014)،دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك.

(إشراف : د. عبير فايز خوري)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تم تجميع البيانات من المصادر الأولية والثانوية، وعليه فقد تم تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكون من الوحدات المختلفة التابعة لدوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية والتي يبلغ عددها(60) وحدة،تم استرداد (59)إستبانة وهي ما تمثل نسبة استرداد للاستبانة بمقدار (98.3%)، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والمعالجات الإحصائية المناسبة للتحليل.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية تمارس عملها بحرية واستقلال دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الإدارة التنفيذية، وأنه يتوافر وعي كافي من قبل المدققين الداخليين في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي،و قد انتهت هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمهاضرورة استمرارية دعم استقلالية دوائر وأفراد التدقيق الداخلي عن الإدارات التنفيذية حتى يتم ضمان جودة عملهم دون أي تدخلات خصوصاً في عملية فحص المخاطر، وزيادة التنسيق بشكل أكبر بين دوائر التدقيق الداخلي ودوائر إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الداخلي ، إدارة المخاطر ، البنوك الأردنية.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

21	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى سنوات الخبرة	79
22	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المسمى الوظيفي	80
23	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الشهادات المهنية	81
24	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى عدد الدورات	82

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

ويشمل هذا الفصل ما يلي :

1-1 المقدمة

تطورت الحياة الإقتصادية والمالية في شتى أنحاء العالم بشكل مطرد بفعل توسع أنواع النشاطات التي تمارسها الشركات، مما أظهر في الأسواق العالمية أنواعاً مختلفة من الشركات وبنشاطات مختلفة ومتزايدة مما أدى لزيادة المخاطر التي تواجهها هذه الشركات.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر، لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، وعليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي من معهد المدققين الداخليين والذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر (جمعة والبرغوثي، 2007، ص2).

وعليه فقد بدأت الشركات بالإهتمام بانظمة الرقابة الداخلية، و دراسة جدواها و كيفية الإستفادة منها، بحيث تقدم لإدارات الشركات الهدف المنشود من إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية بما ينعكس على جودة أداء الشركات، وتسهيل وصولها الى أهدافها المنشودة.

لذلك يقع على عاتق إدارة الشركات إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، و المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، وهناك التزام قانوني يقع على عاتق الشركات بإمساك حسابات صحيحة ومنظمة، بحيث تؤدي في نهاية السنة المالية الى إعداد القوائم المالية للشركة، وبالتالي فوجود حسابات منتظمة يقتضي وجود نظام سليم للرقابة الداخلية (جربوع، 2002، ص.105).

و إنطلاقاً من دور المدقق الداخلي في عمليات التدقيق و التمحيص، و مراقبة الإجراءات والعمليات التي تتم في الشركة، والعمل على مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها والمحافظة على أصول الشركة، فإن الرقابة الداخلية تعد الركيزة الأساسية التي ينطلق من خلالها المدقق الداخلي في قيامه بعمليات التدقيق المختلفة، فالمدقق الداخلي يبدأ عمله أولاً بفهم ودراسة نظام الرقابة الداخلي للشركة، وبناءاً على دراسته له يستطيع القيام باختباراته و فحوصه للعمليات والحسابات. وبمرور الوقت توسع مفهوم الرقابة الداخلية، ولما كان المفهوم القديم للرقابة الداخلية يتمحور بالتأكد من دقة حسابات الشركة و المحافظة على أصولها ، فقد تطور هذا المفهوم الى نطاق أوسع يشمل عمليات الشركة المختلفة.

وقد عرّف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها "الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على الأصول واختبار دقة الحسابات ودرجة الاعتماد عليها وتنمية كفاءة العمل وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة " (American Institute of Certified Public Accountants, 2005, P.1).

وتعد المؤسسات المصرفية من أكثر أنواع الشركات اهتماماً بأنظمة الرقابة الداخلية، حيث تطورت الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها عبر التاريخ، سواء على مستوى الخدمات التي تقدمها للأفراد أو للمؤسسات، وحتى على صعيد الإقتصاد الوطني، وقد أدى توسع عمليات المؤسسات المصرفية وزيادة أنشطتها والتطور التكنولوجي الذي صاحب ذلك ، وازدياد الخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المصرفية المختلفة، الى زيادة المخاطر والتعقيدات التي تواجهها هذه المؤسسات، وعليه فقد زاد اهتمامها بأنظمة الرقابة الداخلية حتى يتسنى لها مقابلة المخاطر المحتملة من جراء نشاطاتها وإدارة أنشطتها بشكل سليم (رضوان، 2012، ص.12).

1-2 مشكلة وأسئلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

1. ما هو أثر العوامل الديمغرافية للمدققين الداخلين في دورهم في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية ؟

2. ما مدى تطبيق معايير الأداء في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر ؟

3. ما مدى تطبيق معايير السمات في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر ؟

4. ما هو مستوى إدارك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر ؟

1-3 أهداف الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهدافها على النحو التالي :

1. التعرف على أثر العوامل الديمغرافية للمدققين الداخليين في دورهم في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية.

2. التعرف على مدى تطبيق معايير الأداء في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

3. التعرف على مدى تطبيق معايير السمات في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

4. التعرف مستوى إدارك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر

1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية، والفصل بين مهام المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ومهام القائمين على إدارة المخاطر، ومعرفة سبل تطوير دور المدقق الداخلي في البنوك الأردنية في إدارة المخاطر والعوامل التي تعيق تطور هذا الدور.

1-5 فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث في اجابته على مشكلة الدراسة و أهدافها على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير السمات في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وبين مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى للعوامل الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية وعددالدورات التي إلتحق بها المدقق في مجال التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر).

6-1 هيكل الدراسة

تهتم هذه الدراسة بمعرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية وذلك في ستة فصول، الفصل الأول يتناول الاطار العام للدراسة (مشكلة وأسئلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فرضياتها هيكلها)، الفصل الثاني يتناول الاطار النظري لهذه الدراسة، حيث يتطرق إلى مفهوم المخاطر المصرفية وأنواعها المختلفة وأسباب تعرض البنوك للمخاطر بشكل أكبر، مفهوم إدارة المخاطر المصرفية والإستجابة للمخاطر وآلية التقييم الذاتي للمخاطر، مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه، معايير التدقيق الداخلي العالمية، إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والعلاقة بينهما في البنوك الأردنية، الفصل الثالث يتناول الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع، إضافة إلى أهم ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات السابقة، الفصل الرابع يوضح منهجية الدراسة ويشرحها من حيث مصادر جمع البيانات، مجتمع وعينة الدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة، الفصل الخامس يحتوي على تحليل مفصل لنتائج الدراسة وإختبار الفرضيات، والفصل السادس يتضمن ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وأبرز التوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

ويشمل هذا الفصل ما يلي :

2-1 المقدمة

2-2 المبحث الأول : المخاطر في البنوك

2-3 المبحث الأول : إدارة المخاطر في البنوك

2-4 المبحث الثالث : مفهوم ومعايير التدقيق الداخلي

2-5 المبحث الرابع : التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية

2-6 المبحث الخامس : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك

المقدمة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، حيث يحتوي الإطار النظري على خمسة مباحث، يتناول المبحث الأول منها المخاطر التي تواجه البنوك، و يستعرض هذا المبحث مفهوم المخاطر المصرفية، أنواع المخاطر المصرفية، وأسباب تعرض البنوك لمخاطر أكبر مقارنة بالشركات الآخرى، فيما يتناول المبحث الثاني إدارة المخاطر في البنوك، حيث يتطرق هذا المبحث أولاً إلى مفهوم إدارة المخاطر في البنوك، ثم يناقش أسس قياس المخاطر في البنوك، ويعرض كيفية تقييم المخاطر الذاتي، وينتهي بكيفية إدارة المخاطر في البنوك. المبحث الثالث ينتقل إلى التدقيق الداخلي ومعايير الداخلي الدولية، من عرض لمفهوم التدقيق الداخلي، وإستعراض لأهداف التدقيق الداخلي، معايير التدقيق الداخلي، وصولاً لأهمية التدقيق الداخلي ودوره في نظام الرقابة الداخلية. المبحث الرابع يتناول التدقيق الداخلي في البنوك، من حيث إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك، ولجان التدقيق الداخلي، ثم يستعرض قوانين وضوابط التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية. وجاء المبحث الخامس ليوضح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، مبيناً العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، ومهام وواجبات دائرة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وكيفية التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر.

المبحث الأول

المخاطر في البنوك

2-1-0 تمهيد

إن التقدم التكنولوجي الذي صاحب تطور العمل المصرفي في البنوك حول العالم بما فيها البنوك الأردنية، رافقه زيادة واضحة في عدد ونوع المخاطر التي تواجهها البنوك، وفي سبيل مواجهة هذا التطور التكنولوجي الكبير وما يقابله من مخاطر مرتبطة به، كان من الضروري دراسة ومحاولة معالجة مستوى المخاطر التي تحيط بالنشاط المصرفي والقيام بما يلزم من إجراءات رقابية في سبيل الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر.

سيتطرق هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر، وأنواع المخاطر التي تواجهها البنوك، والأسباب التي جعلت البنوك معرضةً للمخاطر بشكل أكبر من الشركات الآخرى.

2-1-1 مفهوم المخاطر

تعرّف المنظمة الدولية للمعايير (International Organization for Standardization – ISO) المخاطر أنها " تأثير عدم اليقين على الأهداف " .

(International Organization for Standardization, ISO Guide73:2002)

بينما يعرّف William المخاطر بأنها " المعوقات التي تهدد الشركة في تحقيق أهدافها " .(William, 2003, P. 134)

2-1-2 أنواع المخاطر في البنوك

تقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الى ثلاثة أنواع و هي : (الخطيب، 2005، ص211)

1. المخاطر المالية
2. مخاطر العمليات أو التشغيل.
3. مخاطر الأعمال.

أولاً : المخاطر المالية (Financial Risks)

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة موجودات ومطلوبات البنك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارات البنوك، وفقاً لتوجه وحركة السوق والأوضاع الإقتصادية والعلاقة بالأطراف الآخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك بإدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم المخاطر المالية ما يلي (كراسنة، 2006، ص.39) :

1. المخاطر الإئتمانية: هي الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بإلتزاماته تجاه البنك بالوقت المحدد، و التي يتأثر بها إيراد البنك و رأس ماله. وتعتبر القروض أهم مصادر الإئتمان.
2. مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماماً كاملاً بها، ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

3. مخاطر السيولة: تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الإلتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، تكون البداية لحدوث العجز، الذي من الممكن أن يؤدي إلى إفلاس البنك. وتتحقق مخاطر السيولة نتيجةً لعوامل داخلية مثل ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الإستحقاق؛ سوء توزيع الأصول والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية ، وعوامل خارجية تتمثل بالركود الإقتصادي وما يترتب عليه من التعثر والأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

4. مخاطر أسعار الفوائد: ينتج هذا الخطر عن الخسائر التي يتعرض لها البنك والناتجة عن التقلبات السريعة لأسعار الفائدة في السوق وما يترتب عليها من عدم قدرة البنك على إيجاد توازن بين كلفة إلتزاماته والعائد المتوقع. (الصواف، 2012، ص.6)

5. مخاطر السعر: وهي المخاطر التي يتعرض لها البنك من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق، وتنشأ عن التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع وأسعار الأصول وبوجه خاص في محفظة الإستثمارات المالية، والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للبنك. (كراسنة، 2006، ص.39)

ثانياً : مخاطر العمليات أو التشغيل (Operational Risks)

تعرف المخاطر التشغيلية وفق بازل II بأنها "المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والأنظمة، أو من أحداث خارجية" (Basel Committe,2006, 144).

ومن أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك : (حشاد، 2005، ص.21)

1. مخاطر إستراتيجية الأعمال
2. الأنظمة الداخلية ومخاطر تشغيلها
3. مخاطر التكنولوجيا
4. مخاطر سوء الإدارة

ثالثاً : مخاطر الأعمال (Business Risks)

وأشكال مخاطر الأعمال متعددة، أهمها : (الخطيب، 2005، ص.247) :

1. المخاطر القانونية : وتنشأ هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو عدم المعرفة القانونية لبعض الإتفاقات المبرمة بإستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.
2. مخاطر السمعة : وهي المخاطر الناتجة عن الآراء السلبية العامة المؤثرة والتي تنتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وادائه وعلاقته مع عملائه والجهات الآخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته.

ويمكن توضيح كل نوع من هذه المخاطر من خلال الشكل (2-1)على النحو التالي:

(حشاد، 2005، ص.21)



2-1-3 أسباب تعرض البنوك لمخاطر أكبر مقارنة بالشركات الآخرى

هنالك عدة عوامل تؤدي بالبنوك لتكون أكثر عرضة للمخاطر ومن أهم هذه العوامل :

1. زيادة عدد البنوك التي توفر خدمات واسعة و متنوعة مما يوجب المراجعة المتواصلة لأنظمة الدعم والضبط الداخلي.
2. نمو التجارة الإلكترونية وما يجلب معه من مخاطر محتملة كمشاكل أمن الأنظمة و الإحتيال الخارجي.
3. كثرة الإعتماد على الجهات الخارجية بالقيام بأعمال داخلية للبنك كأنظمة التسوية و المقاصة.
4. تنوع الأحداث التي ينتج عنها خسائر كبيرة للبنوك ومن أهمها :

أ. عمليات الإحتيال الداخلي كالسرقة من قبل الموظفين، والتعاملات غير السليمة عبر حسابات الموظفين، وإستعمال بيانات غير صحيحة في التقارير الداخلية.

ب. عمليات الإحتيال الخارجي كالسرقة والتزوير والأضرار الناتجة عن القرصنة بواسطة أجهزة الحاسوب.

ج. حساسية المعلومات المتاحة للموظفين، مما يترتب عليه خسائر كبيرة بسبب إفشائها دون تصريح، أو التهاون بتبادلها مثل إفشاء معلومات سرية خاصة بالعملاء، او القيام بمعاملات غير سليمة على حسابات البنوك.

د. العمليات غير الشرعية كغسيل الأموال، وتقديم منتجات مصرفية غير مسموح فيها قانونياً. (رضوان، 2012، 35)

المبحث الثاني

إدارة المخاطر في البنوك

2-2-0 تمهيد

سيتطرق هذا المبحث إلى مفهوم إدارة المخاطر، أولويات قياس المخاطر، تقييم المخاطر الذاتي، وكيفية إدارة المخاطر في البنوك

2-2-1 مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر على أنها "الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط" (The Institute of Risk Management, 2002, P.2).

كما أنه يقصد بإدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار المخاطر مع جهات أخرى بوساطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين، ومن المحتمل أن تقرر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر (لا تتخذ أي إجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر)، ولكي نتمكن من إدارة المخاطر بفعالية على الإدارة

التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيم النتائج عند مستوى معين من المخاطر (حماد، 2007، ص. 51).

ولقد أصبح من الضرورة القيام بإدارة المخاطر وذلك لاستمرار البنك في ظل المنافسة العالمية المعاصرة، وإن إدارة المخاطر المالية بالبنك تسعى إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي : (Finard, 1996:73)

1. الوقاية من المخاسر Prevent Negative Earnings
2. تعظيم درجة الإستقرار في الأرباح Maximize Earnings Stability
3. تقليل تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة Minimize the Cost of Managing Financial Exposures

وتمارس إدارة المخاطر في البنوك على جميع المستويات التنظيمية، وذلك بأن تكون كل الإدارات والأقسام طرفاً في عملية إدارة المخاطر وعلى النحو التالي : (Frigo, 2011, P21)

1. المستوى التخطيطي Strategic Level : يعتبر مجلس إدارة أي بنك هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر. ويجب وصول هذه الأهداف العامة إلى كل موظف في البنك، وينبغي أيضاً على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها. كما يجب إطلاع مجلس الإدارة بصورة منتظمة على المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف من خلال التقارير.

2. مستوى الإدارة العليا Middle Level : تقوم الإدارة العليا في البنك بتطبيق إستراتيجيات و سياسيات مجلس الإدارة من خلال البرامج. و تنفذ المهام والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر، من تحديد للمخاطر والنظم الكافية لقياسها وآليات المراقبة الداخلية الفاعلة، وتعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها.

3. مستوى العمليات التشغيلية Operational Level : تحدث إدارة المخاطر عند هذا المستوى من خلال ممارسة الأنشطة المصرفية من قبل موظفي البنك، وتُقيد المخاطر هنا من خلال العمليات التشغيلية السليمة وإرشادات وتوجيهات الإدارة العليا.

2-2-2 الإستجابة للمخاطر

عندما يتم تحديد المخاطر، وتقييمها في سياق الأهداف التنظيمية، يتعين على الإدارة تحديد الإستجابة للمخاطر، وهناك أربعة أنواع للإستجابة للمخاطر: (Chan, 2012, P.11)

1. التجنب (Avoid) : وهو الخروج من النشاط الذي يؤدي للخطر مباشرةً.

2. التقليل (Reduce) : أي تنفيذ أنشطة رقابة مناسبة، وإتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثار المخاطر، إحتمال حدوث المخاطر، أو كليهما.

3. المشاركة (Sharing) : تقليل احتمال حدوث الخطر أو تأثيره عن طريق نقل أو تقاسم جزء من المخاطر، ومثال على ذلك التأمين.

4. القبول (Acceptance): أي قبول المخاطر، مع العمل على تخفيف آثار المخاطر أو إحتمال حدوثها. (Chan, 2012, P.12)

2-2-3 تقييم المخاطر الذاتي

يعرف تقييم المخاطر الذاتي بأنه " مجموعات من الموظفين ذوي الخبرة في إجراءات عمل الوحدات التي يعملون بها، يجتمعون مع أحد المنسقين لتحليل المخاطر وإجراءات الرقابة التي تؤثر على مقدرة الوحدة على تحقيق أهدافها وبالتالي تحديد خطوات العمل اللازمة، ويتم رفع تقارير دورية عن وضعية أنظمة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة البنك" (Arens, 2005, P.266).

وللتقييم الذاتي للمخاطر أهداف من أهمها :

1. تزويد مجلس الإدارة بالتقارير الموضحة لأداء الرقابة الداخلية، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية (وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 2).
2. تشجيع الموظفين على تطبيق الإجراءات الرقابية وتحديد المسؤولين عنها.
3. نقل مسؤولية وملكية تطوير، تقييم، صيانة ومراقبة إجراءات الرقابة للإدارة.
4. رفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة.
5. نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة.
6. مساعدة الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وبما يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الإحتيال.
7. زيادة مستوى الثقة لدى مجلس الإدارة والجهات الأخرى المهتمة بالوضع المالي للبنك، حول فعالية أنظمة الرقابة. (Arens, 2005, P.266).

المبحث الثالث

التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي

2-3-0 تمهيد

سيتطرق هذا المبحث إلى التدقيق الداخلي : مفهومه، أهدافه، ومعاييره .

2-3-1 مفهوم التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي بأنه " نشاط مستقل، موضوعي، يضمن الجودة، يهدف لتأدية خدمات التوكيد والانشطة الاستشارية المختلفة وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة. وهو يساعد المؤسسة في تحقيق اهدافها من خلال تطبيق اساليب الية ومنضبطة من اجل تطوير وتقييم فعالية انشطة إدارة المخاطر والضوابط والحاكمية المؤسسية" (Institute of Internal Auditors, 2009).

و بموجب هذا المفهوم، فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين وهما :

أ. خدمة التأكيد الموضوعي : هي فحص للأدلة المتوفرة بشكل موضوعي بهدف تقييمها بشكل مستقل، وذلك لكفاءة وفعالية نظام المخاطر والرقابة، مثل العمليات المالية وإتباع الانظمة.

ب. الخدمات الاستشارية : وهي عملية تقديم النصح والمشورة والارشاد السليم للوحدات داخل المنظمة او خارجها، والتي تحدد العلاقة بها من قبل الشركة والهدف منها اضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها (جمعة، 2005، ص.47).

2-3-2 أهداف التدقيق الداخلي

يهدف التدقيق الداخلي إلى زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، من خلال مشاركة الإدارة في عمليات وضع الخطط الاستراتيجية للشركة وتوفير أي معلومات قد تحتاجها في تلك العملية وأي معلومات قد تحتاجها لتنفيذ الخطط والإستراتيجيات التي تم وضعها بالفعل وذلك من خلال : (Laura and Michael, 2006, 17)

1. تقويم وتحسين فاعلية الرقابة.
2. تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
3. تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

إن العامل الاخلاقي في عملية التدقيق الداخلي من العوامل الاساسية التي لها الاثر الكبير في توجيه أنشطة الشركة، وأصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بتطورها تخدم أطرافا يمارسون دورا مهماً فيها، كما أن لها أهميتها في عملية تأكيد رسم الأهداف والإستراتيجيات وإضافة قيمة للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة، ومن هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما : (جمعة، 2005، ص.49)

1. الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات.
2. المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم لصالحها.

وكما ان التدقيق الداخلي أحد ركائز عملية حوكمة الشركات، وهو من تبعات تطور معايير التدقيق الداخلي، فإن دور المدقق الداخلي تخطى عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري كبير لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسة، وأصبح من

المهم تواجد عدد من المهارات الفنية فيمن يشغل وظيفة المدقق الداخلي لتساعد المدقق في استيعاب الخطط والإستراتيجيات، وأسس هيكلة البرامج كي يكون مؤهلاً لتقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء (مخلوف، 2007، ص.69).

2-3-3 معايير التدقيق الداخلي

معايير الأداء Performance Standards

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسة صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي من خلالها يمكن قياس أداء تلك الأنشطة وهي (Institute of Internal Auditors, 2004) :

1. **معيار رقم 2000** – إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة.
2. **معيار رقم 2100** – طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقويم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.
3. **معيار رقم 2200** – تخطيط مهمة العمل.
4. **معيار رقم 2300** – أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقويم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

5. **معيار رقم 2400** – توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.

6. **معيار رقم 2500** – متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم التدقيق الداخلي الذي ينبغي أن يكون حريصاً على أن يؤسس نظاماً للعمل ويتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة.

7. **معيار رقم 2600** – قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120 ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله، عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.

والمعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 من المجموعة الثانية يختص بحوكمة الشركات، ويشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقويم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يأتي :

1. التحقق من وضع القيم والأهداف وتحقيقها بحيث تكون الإدارات مهيئة وقادرة على الإفصاح عن أن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.
2. مراقبة عملية إنجاز الأهداف من خلال :

أ. تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون القيام به.

ب. تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركة وتطويرها.

ت. التحقق من الحفاظ على قيم الشركة عن طريق تحديد المناطق أو العمليات والبرامج التي يجب مراجعتها و تقويمها أثناء التدقيق.

ث. رفع الكفاية الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها.

3. التحقق من المساءلة إذ تكون الأفعال والقرارات واتخاذها قابلة للفحص عن طريق التدقيق الداخلي.

معايير الصفات Trail Standards

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وهي كما يأتي : (Institute of Internal Auditors, 2009)

1. **معيار رقم 1000** – الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.
2. **معيار رقم 1100** – الإستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة والموضوعية في إبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.
3. **معيار 1200** – الكفاءة في أداء المدقق الداخلي لأنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.
4. **معيار 1300** – جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقويم.

المبحث الرابع

التدقيق الداخلي في البنوك

2-4-0 تمهيد

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي في البنوك من أهم الدوائر التي يعتمد عليها مجلس الإدارة من حيث الرقابة والتقييم الصحيح لأنظمة البنك المختلفة (المالية، الموارد البشرية، العمليات، ...الخ) وذلك من خلال الدور الأساسي للتدقيق الداخلي من حيث الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف البنك و تحصيل العوائد المرجوة.

سيتطرق هذا المبحث إلى التدقيق الداخلي في البنوك من حيث إجراءات التدقيق الداخلي، وسيتم الحديث عن قوانين وضوابط التدقيق الداخلي وفق تشريعات البنك المركزي الأردني.

2-4-1 إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

لا شك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الإقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، القوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات والوسائل المتطورة، فكلها تؤثر على عوائد المنشئات المالية (Arens, 2012, P.209).

كل هذه العوامل والمتغيرات، أدت إلى تولد المشاكل والمخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك في نشاطاتها المختلفة، مما دفع مجالس الإدارة في البنوك إلى إيلاء الأهمية المناسبة في مواجهة هذه المتغيرات، و محاولة معالجة نقاط الضعف بها.

وعند التدقيق في مصادر هذا الضعف، غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، فقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك مثل : لجنة مراقبة البنوك، مدراء الحسابات، المراجعة الداخلية، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم (المدهون، 2011، ص.67).

وبناءاً على ما تقدم، فتعتبر دراسة نظام الرقابة الداخلي أول خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة، ويمكن تحديد إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك بما يلي :

1. إستعمال دليل الإجراءات

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة يتم من خلالها التحكم في العمليات و العمل على تنفيذها بالشكل الصحيح، خصوصاً أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، وعليه فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ الأعمال المصرفية الأقل خطورة، إلا أننا في الواقع العملي نصادف حالتين هما : (Arens, 2012, P.294)

أ. عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة لعدم إدراك المسؤولين لفائدته.

ب. أن يكون دليل الإجراءات موجوداً ولكن من غير الممكن استغلاله، ويعزى ذلك لعدم ملائمة ما مضمون دليل الإجراءات للأوضاع المحيطة بالعمل، أو لوجود تعقيدات يصعب على مستخدمي الدليل فهمها.

2. مراقبة الأداء وكفاءة نظام المعلومات

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة، تهدف إلى تقدير وتحسين النتائج باستمرار، ما يعطي للمراقبة الداخلية ضماناً مزدوجاً من خلال : (Arens, 2012, P.372)

أ. تقدير النتائج : والذي يسمح للبنك أن يعرف أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بتسجيل النتائج. ومن خلال النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والإنحرافات وما ينتج من فروق مسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.

ب. تحسين النتائج : يجب أن يضمن نظام المعلومات للبنوك الوسيلة التي تتيح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

3. المراجعة الداخلية الفعّالة

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها (مراقبة ذاتية) أو الإدارة (إجراءات الرقابة الداخلية)، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار، مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض، ...الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثانٍ من المراقبة تتمثل في التدقيق الداخلي الذي يتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات

العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصراً مهماً جداً فيي عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام (مخلوف، 2007، ص.40).

5. رفع التقارير للجنة التدقيق الداخلي

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دوراً هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الجميع لا فقط على المستويات الإدارية للبنك. (البجيرمي، 2011، ص. 38)

2-4-2 قوانين و ضوابط التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية

إنطلاقاً من أهمية الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، ونظراً للقيمة المضافة التي يقدمها التدقيق الداخلي كونه نشاط مستقل وموضوعي، الهدف منه تحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه عبر تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والدور الرئيسي له في حوكمة الشركات، فقد أشار القانون الأردني (قانون البنوك) رقم (28) لسنة 2000 للقوانين والضوابط التي تخص التدقيق الداخلي وتحدد النقاط الرئيسية التي تلزم البنوك الأردنية العمل بها، وبالعودة للقانون فقد تم تحديد القوانين والضوابط الخاصة بالتدقيق الأردني بالمواد التالية : (البنك المركزي الأردني، القانون رقم (28) لسنة 2000 والمعمول به لغاية تاريخ البحث)

- **المادة (32) :**

أ. تؤلف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته (لجنة تدقيق) تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة البنك من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية :

1. رقابة مدى شمولية التدقيق الداخلي لأعمال البنك والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين في حال وجود أكثر من مدقق.

2. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

3. دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش وتقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

4. مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدراة وبصفة خاصة التحقق من أوامر البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة؛ لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصصات محافظ الأوراق المالية وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.

5. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

6. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.

7. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.

ب. تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليها تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارساتها لمهامها.

- **المادة (33) :**

أ. تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار من مجلس إدارة البنك أو على طلب من عضويها الآخرين، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائها.

ب. يتولى أمين سر مجلس إدارة البنك أمانة سر اللجنة.

ت. يُدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للإستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ث. لغايات هذه المادة، يصدر البنك المركزي أوامر خاصة لتنظيم أعمال لجنة التدقيق في البنك الأجنبي، أو أي ممثلين لها وبما يمكنها من ممارسة الأعمال والصلاحيات المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة (32) من هذا القانون على فرعها أو فروعها العاملة في المملكة.

ج. يحدد مجلس إدارة البنك بدل الأتعاب الذي يراه مناسباً لأعضاء اللجنة.

كما أشار القانون لعلاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الأردنية فيما يخص التدقيق الداخلي من خلال بعض البنود في المواد التالية :

- المادة (15) :

الفقرة (أ) : على البنك الإحتفاظ في مركزه الرئيسي بما يلي :

النقطة (3) وثائق محاضر إجتماعات مجلس الإدارة وقراراته ومحاضر لجنة التدقيق.

- المادة (61) :

الفقرة (أ) : يُعد البنك المركزي سنوياً قائمة من بين مدققي الحسابات (الخارجيين) المصنفين بأعلى درجة وفق أحكام التشريع الساري المفعول، وعلى البنك أن يختار من بين هذه القائمة من يعينه مدققاً لحساباته للسنة المالية المعنية بما يلي :

النقطة (8) مراجعة ومراقبة كفاية التدقيق الداخلي وإجراءات الرقابة الداخلية ووضع توصيات بشأنها.

- المادة (70) :

الفقرة (ج) : يحق للبنك المركزي والمدققين المعينين من قبله أثناء تفتيشهم للبنك وأي شركة تابعة له القيام بما يلي :

النقطة (1) فحص أي حسابات وسجلات ووثائق بما في ذلك محاضر إجتماعات وقرارات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والحصول على صور عنها.

المبحث الخامس

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

2-5-0 تمهيد

مما لا شك فيه أن للتدقيق الداخلي دوراً في إدارة المخاطر في البنوك، وزاد هذا الإهتمام بعد الأزمة المالية التي عصفت بالبنوك في عام 2008، حيث أجبرت الضغوط التنظيمية والإقتصادية المنظمات على زيادة الإهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها ومتابعتها للتخفيف منها، وإتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها (المدهون، 2011، ص.46).

سيتطرق هذا المبحث إلى العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، مهام وواجبات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، و التنسيق فيما بينهما.

2-5-1 العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك. سابقاً كانت وظيفة إدارة المخاطر جزءاً من عمل فريق التدقيق الداخلي، ولكن حالياً فقد تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن وحدة التدقيق الداخلي على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطاً قوياً. وتظهر مستويات العلاقة بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بما يلي : (Kagermann, 2008, P.446)

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق

يراعى في هذه المرحلة تحديد الإجراءات التي تضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، حيث يتم تحديدها بناءاً على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من زاوية المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر. (Kagermann, 2008, P. 446)

2. مرحلة التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر. (Kagermann, 2008, P. 447)

3. مرحلة أوراق العمل وإعداد تقرير التدقيق

تتم إضافة المعلومات الخاصة بالمخاطر إلى أوراق العمل المتعلقة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق حيث يتم الربط بين أي ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها البنك. بعد ذلك تتم صياغة التوصيات من قبل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير التوصيات اللازمة بعد تحديد المخاطر،

ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، حيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها والعمل على التركيز على احتمال التعرض للخسارة والطريقة الممكنة لتجنبها (Kagermann, 2008, P. 447).

4. مرحلة المتابعة

تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي خرج بها التقرير، من حيث متابعة وتقييم الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر، بهدف السيطرة على جميع المخاطر وإدارتها بما يقلل من إحتمالية تعرض البنك لأي خسائر محتملة بسبب المخاطر المدروسة (Kagermann, 2008, P. 447).

2-5-2 مهام وواجبات دائرة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

هنالك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك، والتأكيد على أن مخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعّال (IIA, 2009, P.1).

وقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها فيما يخص إدارة المخاطر وهي : (جمعة والبرغوثي، 2007، ص.101)

1. القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح.

2. تزويد دائرة المخاطر بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات.

3. إعداد وتقييم الفحوص الرقابية (compliance test) للوحدات.

4. تضمين تقرير التدقيق عن وحدات البنك المختلفة ملخصاً للبيئة الرقابية بالوحدة بالإعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.

5. التأكد من أن إدارة المخاطر للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

6. تتولى دائرة التدقيق إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات البنك بالإعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم.

أيضاً فهنالك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر وهي : (جمعة والبرغوثي، 2007، ص.102)

1. الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلال هذه المستندات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة.

2. تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها قد تم فهمها بشكل واضح.

3. البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق الداخلي ليتسنى له التأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة.

4. مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى.

5. التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية.

6. مراجعة سياسات المنشأة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة، والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر.

7. المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية.

8. تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة

9. إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة.

10. التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.

وهنالك العديد من الفوائد التي سيجنيها المدققون الداخليون عن دورهم في إدارة المخاطر منها:

1. تخفيض تكلفة التدقيق.

2. فهم أفضل للعمل.

3. تغطية أوسع لأعمال البنك.

4. تسهيل عملية الإتفاق مع إدارة الوحدات على خطط العمل اللازمة مما يزيد من كفاءة تطبيق الخطط التصحيحية ويزيد من سرعة التطبيق.

5. مراجعة إجراءات الرقابة في الوحدات لعدد مرات أكبر مقارنة بعدد مرات التدقيق وفقاً للطرق التقليدية.

6. تركيز أعمال التدقيق على النواحي ذات الأهمية.

7. تقليل الوقت اللازم للتعرف على المخاطر وترتيب للأولويات.

2-5-3 التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فبينما مهام إدارة المخاطر في القيام بجميع العمليات التي تهدف لتوفير إدارة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، فمهمة المدقق الداخلي التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وعليه وبناءاً على هذا التنسيق يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر (IIA, 2009, P.10).

ويلزم لتحقيق التنسيق الفعّال بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي أن يتم تدفق البيانات والمعلومات فيما بينهما بالشكل السهل والمباشر، وكذلك الإستعانة المتواصلة بتوصيات المدقق الداخلي وأخذ المشورة لإعداد النظام المحكم لإدارة المخاطر في البنك، وعليه فيجب أن تتيح إدارة المخاطر للمدقق الداخلي المشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجيات مواجهة إدارة المخاطر. (Kagermann, 2008, P. 431)

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

ويشمل هذا الفصل ما يلي :

3-1 المقدمة

3-2 الدراسات العربية

3-3 الدراسات الأجنبية

3-4 ما يميز هذه الدراسة

3-1 المقدمة

سيتم إستعراض التي إهتمت بدراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، حيث سيتم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية

3-2 الدراسات العربية

دراسة (الصواف، 2012)، بعنوان " أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، والأثر السلبي الذي يرافق تلك المخاطر من التأثير على أداء البنوك وقراراتها الإئتمانية، والتأكيد على دور التدقيق الداخلي في حماية أصول البنوك وإدارة جودة الأداء بعملياتها وإستمراريتها، عبر تحديد دور التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

وقد عمد الباحث الى جمع إجابات المبحوثين من خلال إجاباتهم على استبانات تم توزيعها على عينة من البنوك في مدينة الموصل ، واعتماداً على نتائج تحليله تم تدعيم فرضياته.

ومن أهم نتائج الدراسة : إجماع غالبية أفراد العينة على أهمية الرقابة الداخلية، ودور التدقيق الداخلي في عمل البنوك التجارية، وأن هناك علاقة قوية بين دور التدقيق الداخلي وبين إدارة المخاطر عبر دعم التدقيق الداخلي لدور الإدارة في إدارة المخاطر.

ومن أهم توصيات الدراسة : أهمية التأكيد على أن الهدف من الرقابة الداخلية هو تقليل الأخطاء، وتقليص حجم المخاطر في ظل الظروف الإقتصادية العالمية، ومراقبة مستوى

المخاطر التي تحيط بالعمل، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على هذه المخاطر، و تقويم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

دراسة (رضوان ، 2012)، بعنوان " أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من اربعة محاور، اعتماداً على الدراسات السابقة، والاطار النظري للدراسة وزعت على المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة : أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية في إدارة المخاطر، وأن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة البنوك، وأنه عند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر ويحدد الرقابة اللازمة لتخفيف المخاطر.

و قد اوصت هذه الدراسة بعدة توصيات أهمها : بوجوب إهتمام الجهات الإدارية بالتدقيق الداخلي وتطوير عمله، وضرورة إهتمام التشريعات بمهام التدقيق الداخلي من ناحية إستقلالية أقسام التدقيق الداخلي، وأهمية تطوير مؤهلات العاملين بالتدقيق الداخلي من حيث الشهادات والدورات المرتبطة بأعمالهم.

دراسة (البجيرمي، 2011)، بعنوان " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك السورية، والتعرّف على كيفية مساعدة نشاط التدقيق الداخلي للإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والإستجابة لها، من خلال تقديم خدمات تأكيدية وإستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهما أنه لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك السورية العامة، بينما يساهم بشكل فعّال في البنوك السورية الخاصة، وبعدم وجود إهتمام من البنوك السورية العامة والخاصة بأهمية حصول المدققين الداخليين على الشهادات المهنية الدولية.

دراسة (المدهون، 2011)، بعنوان " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة في قطاع غزة، مع إستعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في البنوك، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك.

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة عبر جمع البيانات وتوزيع إستبانة على (50) مدققاً داخلياً في البنوك الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وإدراك المدققين الداخليين لأهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة

المخاطر القائم في البنك، وأن تحديد المخاطر وإدارتها ليست من مهام المدقق الداخلي بل مهامه هي تقديم الإستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها : العمل على زيادة الإهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تدعيم مقومات إستقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه بالشكل المطلوب، كذلك زيادة التنسيق بين المدققين الداخليين وإدارة المخاطر في البنوك.

دراسة (جمعة والبرغوثي، 2007)، بعنوان " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت 138 مدقق داخلي، وأوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، والتعرف على بيئة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الإستجابة لها.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن المخاطر يجب أن تدار بشكل فردي وعلى مستوى المشروع ككل، وأن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف على تصميم وتشغيل الإدارة العليا لإدارة المخاطر، والإدارة العليا هي المسؤولة عن تشغيل إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل هيئة الأوراق المالية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور، كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة

الإهتمام بمضووع إدارة المخاطر وترجمة ذلك عملياً للمساعدة في زيادة الثقة والإطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية.

دراسة (مخلوف، 2007)، بعنوان " المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية "

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في البنوك التجارية الأردنية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدم وجود معايير أردنية للتدقيق الداخلي تحكم هذه المهنة في الأردن،كما تناولت هذه الدراسة تقييماً لمدى ملائمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر مدراء وكادر التدقيق الداخلي.

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وأيضاً تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،وكما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه لدى تحليل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية الأردنية، وجد أن دائرة التدقيق الداخلي تتبع تنظيمياً إلى لجنة التدقيق

3-3 الدراسات الأجنبية

دراسة (Chan ، 2012)، بعنوان "Enterprise Risk Management for Cloud Computing "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة للمشروع، من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر، وأكدت الدراسة على توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر، وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع.

ومن نتائج الدراسة : تقليل المخاطر التي تواجه أي مشروع يعتمد بالمقام الأول على نظام رقابة داخلي قوي، وأن التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وإدارة المخاطر.

ومن توصيات الدراسة : ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي لها الأثر الكبير في تخفيض معدل المخاطر إلى ادنى حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

دراسة (Institute of Internal Auditors، 2009)، بعنوان " Internal Auditing Role in Risk Management "

وهي ورقة عمل تم إصدارها من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)، هدفت إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر، وقد اتبعت الدراسة منهجية الوصف التحليلي.

اعتمدت هذه الدراسة على إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية و معهد المدققيين الداخليين في بريطانيا وإيرلندا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن هنالك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وأن الفهم السليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدققين الداخليين في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وقد أوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها : تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

دراسة (Laura and Michael ، 2006)، بعنوان " Risk Management the Reinvention of Internal Control and the Changing Role of Internal Audit "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل الحوكمة في بريطانيا، بالإرتكاز على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من الرقابة الداخلية، ودور المدقق الجديد لتقليل المخاطر المحتملة.

ومن نتائج الدراسة : أن العلاقة طردية بين قوة أدوات وفريق التدقيق الداخلي وبين قدرة الإدارة على مواجهة المخاطر، وأهمية تفعيل دور فريق التدقيق الداخلي ليشمل المراجعة وتقديم الخدمات الإستشارية، وتطوير نظام الرقابة الداخلي وفقاً لتوصيات قسم التدقيق الداخلي.

ومن توصيات الدراسة : ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وإعطاءه درجة مناسبة من الإستقلالية، وأهمية إلتزام المدقق الداخلي بأداء معايير الممارسة المهنية للتدقيق.

دراسة (Institute of Internal Auditors ، 2004)، بعنوان " The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Managemet"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، ومساعدة المدراء التنفيذيين لأقسام التدقيق الداخلي في الإستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر، حيث قدمت هذه الدراسة عدة إقتراحات تساعد المدققين الداخليين في تحقيق متطلبات الموضوعية والإستقلالية وفق المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي.

وقد تناولت هذه الدراسة التأثير الفعّال لنظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيل في المنظمات، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن إدارة المخاطر عنصر أساسي في حوكمة الشركات، وأن الإدارة العليا لأي منظمة هي المسؤولة عن تأسيس وتفعيل إدارة المخاطر بالتنسيق مع مجلس الإدارة.

دراسة (William ، 2003)، بعنوان " Auditing Risk Assessment and Risk Processes Management"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في عملية تقييم المخاطر، وأشارت الدراسة إلى أن تحقيق أهداف الشركة يمر أولاً بوجود كادر من المدققين الداخليين من ذوي الخبرة والمعرفة قادرين على التركيز على تقييم المخاطر ومساعدة الإدارة في مواجهة المخاطر المحتملة.

ومن نتائج هذه الدراسة : أن إهتمام التدقيق الداخلي عبر الرقابة الداخلية بكل أنواع المخاطر، والعمل على القياس والتحليل لجميع أشكال المخاطر بعد ترتيب المخاطر حسب الخطورة

والأهمية، وإيجاد سبل الرقابة المناسبة على الإجراءات التي قد يتولد عنها مخاطر ممكنة، له الأثر الكبير في تحجيم المخاطر المستقبلية.

وأوصت الدراسة : بضرورة الإهتمام بدائرة التدقيق الداخلي ورفدها بالخبرات اللازمة للقيام بأعمالها خصوصاً ما يتعلق بإدارة المخاطر، وإيجاد السبل الممكنة للمدققين الداخليين حتى يتسنى لهم التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

3-4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة قاست عوامل محددة وأثرها بالمخاطر، فدراسة Laura and Michael (2006) ودراسة الصواف (2012) تتناول إجراءات الرقابة الداخلية كأساس في إدارة المخاطر، وقدرة المدقق و مؤهلاته على إدراك المخاطر في البنوك، ودراسة المدهون (2011) ركّزت على دور المدقق الداخلي بشكل عام في إدارة المخاطر، بينما ركزت دراسة رضوان (2012) على انعكاسات المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر.

ونظراً لما تناولته هذه الدراسة فإن ما يميزها عن الدراسات السابقة أنها اهتمت بدراسة درجة الإستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي في البنوك الأردنية وأثر ذلك على فعاليّة دوره، العمل على تحديددور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفقاً للمعايير الدولية وتوصيات لجنة COSO2، دراسة أهمية التنسيق بين دائرة إدارة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي والترابط بينهما.

الفصل الرابع

البيانات ومنهجية الدراسة

ويشمل هذا الفصل ما يلي :

4-1 مقدمة

4-2 منهجية الدراسة

4-3 طرق جمع البيانات

4-4 متغيرات الدراسة

4-5 مجتمع وعينة الدراسة

4-1 المقدمة

يتناول هذا الفصل تفصيلاً لمنهجية الدراسة، وكذلك وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة وهي البنوك الأردنية وأفراد الدراسة وهم المدققون الداخليون.

أيضاً يتناول هذا الفصل الأداة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدق الأداة وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصف الإجراءات التي قام بها الباحث في تطبيق أدوات الدراسة، ، وأخيراً المعالجة الإحصائية التي تم الإعتماد عليها في تحليل الدراسة.

4-2 منهجية الدراسة

تعتبر منهجية البحث هي الطريقة التي يتبعها الباحث، وصولاً إلى النتائج التي تتعلق بموضوع الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يُعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

4-3 طرق جمع البيانات

لغاية الوصول إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة نظراً لطبيعة الموضوع ولطبيعة الدراسات والمراجع التي تم الإعتماد عليها، دون إغفال أنه منهج من أكثر المناهج استخداماً ودقةً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وفي سبيل بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية، من خلال معايير التدقيق الداخلي الدولية، وعليه فقد ارتكزت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات وهما :

1. المصادر الأولية

المصادر الأولية للدراسة تمثلت في إعداد استبانة تم تصميمها اعتماداً على فرضيات الدراسة، وبالرجوع للعديد من الإستبانات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة من أجل حصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ولدراسة مفردات الدراسة، وبعد ذلك تم تفريغ الإستبانة، ومن ثم تحليلها من خلال برنامج تحليل البيانات الإحصائي (SPSS) واستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة، بغية الوصول لدلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

2. المصادر الثانوية

وتتمثل المصادر الثانوية في الكتب والمجلات والدوريات المتخصصة، والمراجع العربية والأجنبية، والأبحاث والرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراة) ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك الأردنية، إضافةً لأي مراجع يرى الباحث أنها تساعد في إثراء الدراسة علمياً، وللتعرف على آخر التطورات والمستجدات التي تتعلق بموضوع الدراسة، وكذلك في سبيل التعرف على الأسس العلمية والسليمة في كتابة الدراسات.

4-4 متغيرات الدراسة

1. **المتغير المستقل** : التدقيق الداخلي ، وعناصر المتغير المستقل تتمثل في :

أ. معايير التدقيق الدولية في الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق الداخلي، التخطيط، إدارة الموارد، التحكم المؤسسي وتحديد المعلومات).

ب. معايير التدقيق الدولية في السمات والمتمثلة في (الإستقلالية، الموضوعية، الكفاءة المهنية وتقويم برامج الجودة ...).

ت. مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية.

2. **المتغير التابع** : إدارة المخاطر.

4-5 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من وحدات التدقيق الداخلي المختلفة التابعة لدوائر التدقيق الداخلي في البنوك العاملة في الأردن (وحدة تدقيق الخزينة، وحدة تدقيق العمليات، وحدة تدقيق نظم المعلومات و وحدة التدقيق المالي)، وتم إعتماد البنوك الأردنية والتي يبلغ عددها خمسة عشر بنكاً على أنها عينة الدراسة، وحدات التدقيق الداخلي عددها في كل البنوك الأردنية 60 دائرة، وقد تم إعتماد البنوك الأردنية دون شمول البنوك الأجنبية العاملة في الأردن؛ لاختلاف التشريعات الداخلية الخاصة بها عن البنوك الأردنية من حيث تعلميات البنك المركزي الأردني، وقد تم استخدام طريقة المسح الشامل لجمع البيانات، وأفراد عينة الدراسة هم المدققون الداخليون في البنوك باختلاف مستوياتهم الوظيفية، وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة باعتماد 4 استبانات لكل بنك، وبمجموع 60 إستبانة تم استرداد 59 استبانة منها بنسبة إسترداد 98.3%، وقد تم إعتماد 58 استبانة للخضوع الدراسة كونه تم استبعاد استبانة واحدة منها، نظراً لعدم تحقيقها للشروط المطلوبة على للاستبيان، والجداول التالية توضح الخصائص والبيانات الشخصية لعينة الاستبانة.

الجزء الأول : البيانات الشخصية

في هذا الجزء، سيعمد الباحث إلى وصف خصائص العينة التي أجريت عليها هذه الدراسة، وعليه فقد قام الباحث بإستخراج التكرارات وإحتساب النسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لأفرد عينة الدراسة والتي تتمثل في :

- الجنس
- العمر
- المؤهل العلمي
- التخصص العلمي
- سنوات الخبرة
- المسمى الوظيفي
- الشهادات المهنية
- عدد الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي فيما يخص التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر.

1. الجنس

باستعراض الجدول رقم (1) يتبين أن عدد الأفراد الذكور في العينة يبلغ (47) ما يعادل نسبة 81% من أفراد العينة، بينما عدد الأفراد الإناث يبلغ (11) ما يعادل نسبة 19% من أفراد العينة.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	47	%81.0
	أنثى	11	%19.0
المجموع		58	%100.0

2. العمر

باستعراض الجدول رقم (2) يتبين أن عدد الأفراد الذين يقل عمرهم عن 30 سنة في العينة يبلغ (35) ما يعادل نسبة 60.3% من أفراد العينة، بينما يبلغ عدد من تتراوح أعمارهم بين 31–40 سنة (17) ما يعادل نسبة 29.3% من أفراد العينة، أما من تتجاوز أعمارهم 40 سنة يبلغ عددهم (6) ما يعادل نسبة 10.4% من العينة.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	35	%60.3
	من 31-40 سنة	17	%29.3
	أكبر من 40 سنة	6	%10.4
المجموع		58	%100.0

3. المؤهل العلمي

باستعراض الجدول رقم (3) يتبين أن عدد الأفراد الحاصلين على مؤهل علمي أقل من البكالوريوس يبلغ (1) ما يعادل نسبة 1.7% من أفراد العينة، بينما عدد الحاصلين على بكالوريوس يبلغ (47) ما يعادل نسبة 81% من أفراد العينة، أما الحاصلين على مؤهل علمي أعلى من البكالوريوس(ماجستير أو دكتوراة) فيبلغ عددهم (10) ما يعادل نسبة 17.3% من العينة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	1	%1.7
	بكالوريوس	47	%81.0
	ماجستير أو دكتوراة	10	%17.3
المجموع		58	%100.0

4. التخصص العلمي

باستعراض الجدول رقم (4) يتبين أن عدد من تخصصهم المحاسبة يبلغ (43) ما يعادل نسبة 74.1% من أفراد العينة، بينما عدد من تخصصهم إدارة أعمال يبلغ (2) ما يعادل نسبة 3.5% من أفراد العينة، أما عدد من تخصصهم علوم مالية ومصرفية فيبلغ عددهم (9) ما يعادل نسبة 15.5%، أمّا عدد الأفراد من تخصصات آخرى فيبلغ (4) ما يعادل نسبة 6.9% من العينة.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	43	%74.1
	إدارة أعمال	2	%3.5
	علوم مالية ومصرفية	9	%15.5
	تخصص آخر	4	%6.9
المجموع		58	%100.0

5. سنوات الخبرة

باستعراض الجدول رقم (5) يتبين أن عدد من سنوات خبرتهم تقل عن 5 سنوات يبلغ (33) ما يعادل نسبة 56.9% من أفراد العينة، بينما عدد من سنوات خبرتهم يتراوح بين 5–10 سنوات يبلغ (16) ما يعادل نسبة 27.6% من أفراد العينة، أمّا عدد من سنوات خبرتهم بين 11–15 سنة فيبلغ عددهم (5) ما يعادل نسبة 8.6% من العينة، أمّا عدد من خبرتهم أعلى من 15 سنة فيبلغ (4) ما يعادل نسبة 6.9% من العينة.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	33	%56.9
	من 5-10 سنوات	16	%27.6
	من 11-15 سنة	5	%8.6
	أكثر من 15 سنة	4	%6.9
المجموع		58	%100.0

6. المسمى الوظيفي

باستعراض الجدول رقم (6) يتبين أن عدد من مسمّاهم الوظيفي هو مدقق داخلي Junior يبلغ (32) ما يعادل نسبة 55.2% من أفراد العينة، بينما عدد من مسّامهم الوظيفي هو مدقق داخلي Senior (18) ما يعادل نسبة 31% من أفراد العينة، أمّا عدد رؤساء أحد الأقسام في التدقيق الداخلي فيبلغ (5) ما يعادل نسبة 8.6% من العينة، أمّا عدد مدراء التدقيق الداخلي في العينة فيبلغ (3) ما يعادل نسبة 5.2% من العينة.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المسمى الوظيفي	مدقق داخلي Junior	32	%55.2
	مدقق داخلي Senior	18	%31.0
	رئيس أحد أقسام التدقيق الداخلي	5	%8.6
	مدير التدقيق الداخلي	3	%5.2
		58	%100.0

7. الشهادات المهنية

بإستعراض الجدول رقم (7) يتبين أن عدد الحاصلين على شهادة مدقق داخلي معتمد CIA يبلغ (13) ما يعادل نسبة 22.5% من أفراد العينة، بينما عدد الحاصلين على شهادة المحاسب الإداري CMA يبلغ (4) ما يعادل نسبة 6.9% من أفراد العينة، أمّا عدد الحاصلين على شهادة المحاسب القانوني المعتمد CPA يبلغ (2) ما يعادل نسبة 3.4% من العينة، أمّا عدد الحاصلين على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد CISA فيبلغ (2) ما يعادل نسبة 3.4% من العينة، والحاصلين على شهادات آخرى فيبلغ (3) ما يشكل نسبة 5.2% وقد كانوا على النحو التالي : (1) حاصل شهادة محاسب قانوني أردني معتمد JCPA و(2) حاصلين على شهادة تأكيد إدارة المخاطر (CRMA)، ويبرز عدد غير الحاصلين على أي شهادة مهنية حيث يبلغ عددهم (34) ما يعادل نسبة 58.6% من العينة.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الشهادات المهنية	مدقق داخلي معتمد CIA	13	22.5%
	محاسب إداري معتمد CMA	4	6.9%
	محاسب قانوني معتمد CPA	2	3.4%
	مدقق نظم معلومات معتمد CISA	2	3.4%
	آخرى	3	5.2%
	لا يوجد شهادات	34	58.6%
المجموع		58	100.0%

8. عدد الدورات

الجدول رقم (8) يبرز عدد الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في العينة سواء إن كانت الدورة في مجال التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر، و يتبين أن عدد من حصلوا على أقل من 5 دورات يبلغ (25) ما يعادل نسبة 43.2% من أفراد العينة، بينما عدد من حصلوا على ما بين 6−10 دورات يبلغ (16) ما يعادل نسبة 27.6% من أفراد العينة، أمّا عدد من حصلوا على ما بين 11−15 دورة يبلغ (5) ما يعادل نسبة 8.6% من العينة، أمّا عدد من حصلوا على أكثر من 15 دورة فيبلغ (6) ما يعادل نسبة 10.3% من العينة، وغير الحاصلين على أي دورة فيبلغ (6) ما يشكل نسبة 10.3%.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات في مجال التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
عدد الدورات	أقل من 5 دورات	25	43.2%
	من 6-10 دورات	16	27.6%
	من 11-15 دورة	5	8.6%
	أكثر من 15 دورة	6	10.3%
	لا يوجد دورات	6	10.3%
المجموع		58	100.0%

6-4 أداة الدراسة

تم إعداد إستبانة البحث بناءاً على الترتيب التالي :

- تم إعداد الاستبانة بشكل أولي لاستخدامها بعملية جمع المعلومات والبيانات.
- تم عرض الاستبانة على مشرفة البحث في سبيل معرفة مدى ملائمة أسئلة الاستبانة في جمع البيانات، وتم تعديل ما يجب تعديله.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين (قائمة أسماء المحكمين ص.93) حيث قاموا بتعديل وحذف ما يلزم.
- تم توزيع الإستبانة على أفراد العينة لتجميع البيانات اللازمة.
- قسمت الإستبانة إلى جزئين كما يلي :

  - الجزء الأول : البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتكونت من 8 فقرات.
  - الجزء الثاني : تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور؛ لمناقشة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : مدى تطبيق معايير الأداء في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر ويتكون من 10 فقرات.

المحور الثاني : مدى تطبيق معايير السمات في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر ويتكون من 10 فقرات.

المحور الثالث : مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر ويتكون من 10 فقرات.

وقد كانت خيارات الإجابة عن كل سؤال مكونة من 5 خيارات مقسّمة حسب درجة الموافقة، حيث الدرجة (5) تعني موافق بدرجة عالية جداً، (4) موافق، (3) موافق بدرجة متوسطة، (2) موافق بدرجة منخفضة، (1) موافق بدرجة منخفضة جداً، والجدول رقم (9) يوضح درجة الإجابات.

جدول رقم (9)

مقياس الإجابات

درجة الموافقة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

4-7 ثبات وصدق أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة أن السؤال لو تم تكراره مرة آخرى على الشخص ذاته فسيقوم الشخص بتقديم نفس الإجابة، ولقياس ثبات أداة الدراسة، فقد قام الباحث بإجراء إختبار آلفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) والذي يشير إلى الإتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد الدراسة مع بعضها البعض.

والجدول رقم (10) يبين نتائج إختبار معامل الثبات آلفا كرونباخ للإتساق الداخلي لأبعاد الدراسة.

جدول رقم (10)

معامل الثبات آلفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل آلفا كرونباخ
مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر	10	0.91
المحور الثاني : مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر	10	0.774
مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر	10	0.914
جميع المحاور	30	0.95

وبتفحص نتائج الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيم معامل الثبات الداخلي تراوحت بين 77.4%–91.4% وجميعها أعلى من القيمة المقبولة للأبحاث العلمية، حيث كانت أعلى قيمة للمحور الثالث وهو مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية ودوره في إدارة المخاطر وبلغت 91.4%، بينما بلغت أقل قيمة للمحور الثاني وهو مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر حيث بلغت 77.4%، المحور الأول وهو مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة

المخاطر فقد بلغت قيمة معامل الثبات له 91%، في حين بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة كاملةً 95%.

وفيما يخص الصدق الذاتي للإستبانة فالجدول رقم (11) يوضح الصدق الذاتي لمحاور الاستبيان، وقد تم إحتسابه بناءاً على معامل الثبات، ومن خلال المعادلة التالية :

الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل الثبات

الجدول رقم (11)

الصدق الذاتي

المحور	عدد الفقرات	معامل آلفا كرونباخ	الصدق الذاتي = الجذر التربيعي للثبات
مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر	10	0.91	0.954
المحور الثاني : مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر	10	0.774	0.879
مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر	10	0.914	0.956
جميع المحاور	30	0.95	0.974

4-8 المعالجة الإحصائية

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد عمد الباحث إلى إستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة والمناسبة وذلك باستخدام برنامج Statistical Package for Social Science (SPSS) وذلك وفق الخطوات التالية :

1. تم إدخال البيانات إلى البرنامج وتعريف المتغيرات.

2. تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي، وإعطاء أوزان Weights لكل إجابة (1: موافق بدرجة منخفضة جدا، 2: موافق بدرجة منخفضة، 3: موافق بدرجة متوسطة، 4: موافق بدرجة عالية، 5: موافق بدرجة عالية جداً)، وتم احتساب طول الفترة في مقياس ليكارت المستخدم في محاور الدراسة وفقاً للمعادلة التالية :

المدى / عدد الخيارات = (5-1)/5 = 0.8

وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة لأدنى قيمة في المقياس (1: موافق بدرجة منخفضة جداً) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفقرة الأولى وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (12) كما يلي :

جدول رقم (12)

أطوال الفترات

الدرجة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً
الوزن	1	2	3	4	5
الفترة	1.8-1	2.6-1.8	3.4-2.6	4.2-3.4	5-4.2

3. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لأفراد الدراسة وتحديد إستجابات الأفراد تجاه عبارات المحاور الرئيسية للإستبانة.

4. تم حساب المتوسط الحسابي لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

5. تم حساب الإنحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف أو انخفاض إستجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من متغيرات الدراسة ولكل لمحور من المحاور الرئيسية عن وسطها الحسابي.

6. تم إجراء إختبار آلفا كرونباخ لقياس درجة الثبات والصدق الداخلي.

7. تم إجراء إختبار كولومجروف–سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

8. تم إجراء إختبار t–test لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي (3).

9. تم تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاثة متوسطات فأكثر.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

ويشمل هذا الفصل ما يلي :

5-1 مقدمة

5-2 اختبار التوزيع الطبيعي

5-3 تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات

5-1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة أداة الدراسة للقيام بتنفيذ الإختبارات الإحصائية اللازمة في عملية تحليل محاور الإستبانة .

وستتم مناقشة الفرضيات في سبيل إثباتها أو نفيها عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، من خلال اختبار التوزيع الطبيعي، تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات.

5-2 اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار كولمجروف – سمرنوف (1-Sample Kolmogorov-Simrnov)

يهدف إختبار كلومجروف-سمرنوف إلى معرفة البيانات إن كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويعتبر من الضروري القيام بهذا الإختبار كون الإختبارات المعلمية تشترط أن تكون توزيع البيانات هو توزيعاً طبيعاً.

الجدول رقم (13) يعرض نتائج إختبار التوزيع الطبيعي ويعرض القيمة الإحتمالية لكل محور من محاور الدراسة، حيث يظهر أن القيمة الإحتمالية لكل محور هي أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

جدول رقم (13)

اختبار التوزيع الطبيعي

(1- Sample Kolmogorov-Simrnov)

القيمة الإحتمالية	قيمة Z	عدد فقرات المحور	عنوان المحور	رقم المحور
0.189	1.086	10	مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر	1
0.556	0.793	10	المحور الثاني : مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر	2
0.344	0.937	10	مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر	3
0.473	0.845	30	**جميع المحاور**	

3-5 تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات

لتحليل محاور الدراسة، تم إستخدام اختبار T للعينة الواحدة **(One Sample T test)** لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة إيجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 (أو أن القيمة الإحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وكذلك تكون الفقرة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 (أو أن القيمة الإحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتعتبر آراء الأفراد في العينة محايدة إذا كانت القيمة الإحتمالية (مستوى الدلالة) لها أكبر من 0.05.

1. **تحليل فقرات المحور الأول واختبار الفرضية الأولى :** مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

تم استخدام إختبار t للعينة الواحدة ، والجدول رقم (14) يبين النتائج ويوضح آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر)، ويتبين من النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي كانت كما يلي :

1. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي 94.14% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن وجود لجنة التدقيق الداخلي في البنك والتي تشرف على التدقيق الداخلي لها دور في إدارة المخاطر.
2. في الفقرة رقم (10) بلغ الوزن النسبي 89.31% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال التقارير و باستخدام مختلف الوسائل.
3. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي 88.97% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مدير التدقيق الداخلي يتأكد من المستوى المقبول من المخاطر من الإدارة.

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي كانت كما يلي :

1. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي 85.17% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن دائرة التدقيق الداخلي تعمل على تقييم المخاطر المتصلة بالعمليات المصرفية.

2. في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي 85.17% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.

3. في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي 85.17% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن ميثاق التدقيق دائرة التدقيق الداخلي يحتوي على مسؤوليات الدائرة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

وبصفة عامة، توضح النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر) يساوي 4.35 والوزن النسبي يساوي 87.10 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 5.124 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، أما الإنحراف المعياري فبلغ 0.529 ويعتبر ذلك مؤشراً على تقارب إجابات المبحوثين.

اختبار الفرضية : إن نتائج التحليل السابقة تدلل على أن تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) في

دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية له دور في إدارة المخاطر عند مستوى دلالة 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

الجدول رقم (14)

تطبيق معايير الأداء في دوائر التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	قيمة t	القيمة الإحتمالية
1	هناك لجنة تدقيق في البنك تشرف على عمل التدقيق الداخلي	4.71	0.459	94.14	1	11.725	0.000
2	يتأكد مدير دائرة التدقيق الداخلي من المستوى المقبول من المخاطر من قبل الإدارة	4.45	0.597	88.97	3	5.714	0.000
3	تعمل دائرة التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المتصلة بالعمليات المصرفية	4.26	0.807	85.17	8	2.441	0.000
4	يحتوي ميثاق دائرة التدقيق الداخلي على مسؤوليات الدائرة فيما يتعلق بإدارة المخاطر	4.26	0.739	85.17	10	2.666	0.000
5	يأخذ المدقق الداخلي في إعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك	4.29	0.795	85.86	5	2.808	0.000
6	يسهم عمل دائرة التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	4.24	0.733	84.83	6	2.508	0.002
7	يتم التأكد على توفر الموارد البشرية لتنفيذ الخطط المعتمدةللتدقيق المبني على المخاطر	4.26	0.870	85.17	7	2.264	0.008
8	يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال اوراق العمل	4.26	0.807	85.17	9	2.441	0.000
9	يلتزم المدقق بتوصيل النتائج النهائية بالوقت المناسب إلى الجهات المعنية (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق)	4.36	0.583	87.24	4	4.727	0.001
10	يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال التقارير و بإستخدام مختلف الوسائل	4.47	0.599	89.31	2	5.922	0.000
	جميع الفقرات	4.35	0.520	87.10	-	5.124	0.000

2. تحليل فقرات المحور الثاني وإختبار الفرضية الثانية : مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

تم استخدام إختبار t للعينة الواحدة ، والجدول رقم (15) يبين النتائج ويوضح آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر)، ويتبين من النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي كانت كما يلي :

1. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي 91.72% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على عمل دائرة التدقيق الداخلي على المراجعة المستقلة لأنظمة الرقابة في الأقسام المختلفة وإجراءات عملها دون أي تدخلات.
2. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي 88.62% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على التزام المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد خلال عمله ويتجنب وجود تعارض يؤثر على مصالح البنك.
3. في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي 85.86% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم التأكد من قبل إدارة التدقيق بأن من يقوم بالتدقيق الداخلي هو شخص مهني.

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي كانت كما يلي :

1. في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي 79.66% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم إطلاع دائرة التدقيق الداخلي على نتائج تقييم الدائرة من جهة خارجية لكي يتم أخذ التوصيات المطلوبة.

2. في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي 56.21% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الفقرة سلبية حيث يتضح أنه لا يعرف جميع موظفي التدقيق الداخلي التعليمات التي تنظم عملهم والصادرة عن البنك المركزي.

3. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي 30.00% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الفقرة سلبية حيث يتضح أن إدارة البنك التنفيذية لا تتدخل في تحديد نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي أو في توصيل نتائج عمل الدائرة إلى مجلس الإدارة (لجنة التدقيق).

وبصفة عامة، توضح النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر) يساوي 3.83 والوزن النسبي يساوي 76.59 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 2.648 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، أما الإنحراف المعياري فبلغ 0.45 ويعتبر ذلك مؤشراً على تقارب إجابات المبحوثين لو إستثنينا السؤال الأول الذي أثر بشكل كبير على قيمة t والإنحراف المعياري للمحور كامل.

اختبار الفرضية : إن نتائج التحليل السابقة تدلل على أن تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية له دور في إدارة المخاطر عند مستوى دلالة 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

الجدول رقم (15)

تطبيق معايير السمات في دوائر التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	قيمة t	الدلالة الإحصائية
1	تتدخل إدارة البنك التنفيذية في تحديد نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي أو في توصيل نتائج عمل الدائرة إلى مجلس الإدارة (لجنة التدقيق)	1.50	0.98	30.00	10	-8.251	0.000
2	تعمل دائرة التدقيق الداخلي على المراجعة المستقلة لأنظمة الرقابة في الأقسام المختلفة وإجراءات عملها دون أي تدخلات	4.59	0.80	91.72	1	5.612	0.000
3	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد خلال عمله ويتجنب وجود تعارض يؤثر على مصالح البنك	4.43	0.60	88.62	2	5.511	0.000
4	يتم التقييم و التحليل في دائرة التدقيق الداخلي من خلال المستندات الرسمية وغير الرسمية	4.26	0.61	85.17	5	3.236	0.000
5	يعرف جميع موظفي التدقيق الداخلي التعليمات التي تنظم عملهم والصادرة عن البنك المركزي	2.81	1.10	56.21	9	-2.356	0.002
6	يتم التأكد من قبل إدارة التدقيق بأن من يقوم بالتدقيق الداخلي هو شخص مهني	4.29	0.59	85.86	3	3.767	0.000
7	يتسم أداء المدقق الداخلي بالموضوعية ويتم التأكد من ذلك من خلال الأطراف الخارجية	4.28	0.67	85.52	4	3.136	0.003
8	يتم فحص جودة عمل التدقيق الداخلي من قبل جهة خارجية وبشكل دوري	4.10	0.69	82.07	6	1.137	0.000
9	يتم إطلاع دائرة التدقيق الداخلي على نتائج تقييم الدائرة من جهة خارجية لكي يتم أخذ التوصيات المطلوبة	3.98	0.83	79.66	8	-.159	0.000
10	توضح التقارير التي يرفعها المدققون الداخليون أن عملهم تم وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	4.05	0.85	81.03	7	.465	0.000
	جميع الفقرات	3.83	0.45	76.59	-	2.648	0.000

3. تحليل فقرات المحور الثالث واختبار الفرضية الثالثة : مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر.

تم إستخدام إختبار t للعينة الواحدة ، والجدول رقم (16) يبين النتائج والذي يوضح آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر)، ويتبين من النتائج أن أعلى ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي كانت كما يلي :

1. في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي 88.97% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يعمل على تقييم احتمالات وقوع التزوير أو الإحتيال وكيفية مواجهتها.

2. في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي 85.86% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم عند تدقيق كل نشاط بإعداد برنامج تدقيق مبني على المخاطر الموجودة أو المحتملة لذلك.

3. في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي 85.52% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأنواع المخاطر المصرفية المختلفة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.

كما تبين النتائج أن أقل ثلاث فقرات حسب الوزن النسبي كانت كما يلي :

1. في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي 76.21% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يمتلك معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بما يخص إدارة المخاطر.

2. في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي 69.66% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه المدقق الداخلي يحصل على التدريب المناسب على معايير التدقيق الداخلي الدولية بما يخص إدارة المخاطر.

3. في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي 67.59% والقيمة الإحتمالية تساوي 0.009 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها.

وبصفة عامة، توضح النتائج أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر) يساوي 4.03 والوزن النسبي يساوي 80.55 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 6.034 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، أما الإنحراف المعياري فبلغ 0.67 ويعتبر ذلك مؤشراً على تقارب إجابات المبحوثين.

اختبار الفرضية : إن نتائج التحليل السابقة تدلل على أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وبين مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية عند عند مستوى دلالة 0.05 وبالتالي قبول الفرضية.

الجدول رقم (16)

مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	قيمة t	القيمة الإحتمالية
1	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بما يخص إدارة المخاطر	3.81	0.83	76.21	8	2.861	0.000
2	يحصل المدقق الداخلي على التدريب المناسب على معايير التدقيق الداخلي الدولية بما يخص إدارة المخاطر	3.48	1.03	69.66	9	-.127	0.002
3	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها	3.38	1.17	67.59	10	-.787	0.009
4	يستعان في وضع نظم دراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومدراء الأقسام المختلفة	4.09	0.76	81.72	7	5.906	0.000
5	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات	4.16	0.72	83.10	5	6.924	0.000
6	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة والتأكد من فعاليتها	4.16	1.07	83.10	6	4.651	0.000
7	يتم عند تدقيق كل نشاط بإعداد برنامج تدقيق مبني على المخاطر الموجودة أو المحتملة لذلك النشاط	4.29	0.68	85.86	2	8.940	0.000
8	يعمل المدقق الداخلي على تقييم إحتمالات وقوع التزوير أو الإحتيال وكيفية مواجهتها	4.45	0.75	88.97	1	9.587	0.000
9	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأنواع المخاطر المصرفية المختلفة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها	4.28	0.70	85.52	3	8.494	0.000
10	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي البنك تقديمها ويعمل على التعرف على مخاطر هذه الخدمة وإجراءات الرقابة لهذه المخاطر	4.19	1.00	83.79	4	5.256	0.000
	جميع الفقرات	4.03	0.67	80.55	-	6.034	0.000

4. **تحليل (One way anova) لاختبار الفرضية الرابعة :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في إستجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية وعددالدورات التي إلتحق بها المدقق في مجال التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر)، وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

أ. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الجنس.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الجنس، والنتائج موضحة في الجدول رقم (17) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.254 وهي أكبر من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 1.378 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 4.02 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الجنس وبالتالي رفض الفرضية، وظهور عدم وجود علاقة بين الجنس ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، يفسر كون هذا الدور لا يتعلق بصفة أساسية بجنس المدقق، بل يرتبط بعوامل آخرى.

جدول رقم (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الجنس

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	0.354	1	0.354	1.378	0.254
	داخل المجموعات	14.401	56	0.257		
	المجموع	14.756	57			

ب. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى α=0.05 في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى العمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى العمر، والنتائج موضحة في الجدول رقم (18) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 11.800 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي

تساوي 3.18 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى العمر وذلك لإرتباط العمر بالخبرة.

جدول رقم (18)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى العمر

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	4.430	2	2.215	11.800	0.000
	داخل المجموعات	10.325	55	0.188		
	المجموع	14.756	57			

ج. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المؤهل العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المؤهل العلمي، والنتائج

موضحة في الجدول رقم (19) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.003 وهي أقل من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 6.295 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.18 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المؤهل العلمي، ويفسر ذلك بأن المؤهلات العلمية العليا تتوسع وتتخصص بشكل أكبر كلما إرتفع المؤهل العلمي.

جدول رقم (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المؤهل العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	2.749	2	1.374	6.295	0.003
	داخل المجموعات	12.007	55	0.218		
	المجموع	14.756	57			

د. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى التخصص العلمي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في تعزى إلى التخصص العلمي، والنتائج موضحة في الجدول رقم (19) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.548 وهي أكبر من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 0.714 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.80 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في تعزى إلى التخصص العلمي وبالتالي رفض الفرضية.

جدول رقم (20)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى التخصص العلمي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	0.563	3	0.188	0.714	0.548
	داخل المجموعات	14.193	54	0.263		
	المجموع	14.756	57			

هـ. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى سنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى سنوات الخبرة، والنتائج موضحة في الجدول رقم (21) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 9.712 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.80 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى سنوات الخبرة، وذلك يفسر التطورات الوظيفية وجوانب العمل التي يلمها المدقق كلما كانت خبرته أكبر.

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى سنوات الخبرة

<table>
<tr><th>البيان</th><th>مصدر التباين</th><th>مجموع المربعات</th><th>درجة الحرية</th><th>متوسط المربعات</th><th>قيمة "F"</th><th>القيمة الإحتمالية</th></tr>
<tr><td rowspan="3">دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية</td><td>بين المجموعات</td><td>5.171</td><td>3</td><td>1.724</td><td rowspan="3">9.712</td><td rowspan="3">0.000</td></tr>
<tr><td>داخل المجموعات</td><td>9.584</td><td>54</td><td>0.177</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>14.756</td><td>57</td><td></td></tr>
</table>

و. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك تعزى إلى المسمى الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المسمى الوظيفي، والنتائج موضحة في الجدول رقم (22) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 12.727 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.80 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول رقم (22)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى المسمى الوظيفي

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	6.112	3	2.037	12.727	0.000
	داخل المجموعات	8.644	54	0.160		
	المجموع	14.756	57			

ز. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الشهادات المهنية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الشهادات المهنية، والنتائج موضحة في الجدول رقم (23) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 4.514 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.40 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الشهادات المهنية.

جدول رقم (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى الشهادات المهنية

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	4.466	5	0.893	4.514	0.002
	داخل المجموعات	10.290	52	0.198		
	المجموع	14.756	57			

ح. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى α=0.05 في استجابة عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى عدد الدورات.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لإختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى عدد الدورات، والنتائج موضحة في الجدول رقم (24) والذي يوضح أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة F المحسوبة تساوي 10.354 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.56 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى عدد الدورات، والذي يفسر بأن الناتج العلمي و المهني من الدورات يعتبر أفضل رافد لمعرفة المدقق بدوره بإدارة المخاطر.

جدول رقم (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) بين إجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تعزى إلى عدد الدورات

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الإحتمالية
دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية	بين المجموعات	6.473	4	1.618	10.354	0.000
	داخل المجموعات	8.283	53	0.156		
	المجموع	14.756	57			

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 النتائج

من خلال التحليلات العملية والنظرية الخاصة بالدراسة، والتي تم إجراؤها على المدققين الداخليين في البنوك الأردنية، توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1. تمارس دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية عملها بحرية واستقلال دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الإدارة التنفيذية إن كان في نطاق عمل دوائر التدقيق الداخلي أو في المعلومات والتقارير التي تصل للجان التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.

2. يتوافر وعيٌ كافٍ من قبل أفراد دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (معايير الأداء ومعايير الصفات) مما ينعكس إيجابياً على دورهم في المساعدة في إدارة المخاطر.

3. يدرك أفراد دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية أهمية الدور المناط بهم في مساعدة مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في عملية إدارة المخاطر.

4. تلتزم دوائر التدقيق الداخلي بتوصيل نتائج عملها إلى لجان التدقيق في مجالس الإدارة من خلال الوسائل المختلفة، وفي الوقت المناسب.

5. هناك عدم إلمام كافٍ من قبل أفراد دوائر التدقيق الداخلي بالقوانين والتشريعات الصادرة من قبل البنك المركزي الأردني، والتي تنظم وتشرح منهجيات وأسس عمل التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.

6. يوجد تعاون مقبول نسبياً بين دوائر التدقيق الداخلي ودوائر إدارة المخاطر في البنوك الأردنية، مما ينعكس على وضوح دور المدققين الداخليين في إدارة المخاطر من حيث واجباتهم ودورهم، وأيضاً ما لا يجب القيام به من قبلهم.

7. تمارس دوائر التدقيق الداخلي في البنوك أنشطتها وفقاً لبرامج محكمة ومتينة ومبنية على دراسة المخاطر الموجودة أو المخاطر المحتملة، مما يسهم في ترتيب الأولويات عند المدققين الداخليين عند القيام بأعمالهم.

8. لا توفّر البنوك الأردنية للمدققين الداخليين عدداً كافياً من الدورات التدريبية، أو الشهادات المهنية، مما قد ينعكس سلبياً على قدرات المدققين الداخليين في إدارة المخاطر.

2-6 التوصيات

إنطلاقاً من النتائج التي توصل إليها الباحث، وإعتماداً على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فإن الباحث يوصي بما يلي :

1. ضرورة بذل المزيد من الإهتمام من قبل إدارات البنوك الأردنية في مجال تعزيز الدورات المناسبة للمدققين الداخليين في مجال إدارة المخاطر ودعم جهودهم في الحصول على الشهادات المهنية المناسبة.

2. ضرورة تحقق إدارات البنوك من إطلاع المدققين الداخليين في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية على تشريعات البنك المركزي الأردني المتعلقة بإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، والتطورات الفنية الجديدة الصادرة من الجهات الدولية المختصة فيما يخص معايير التدقيق الداخلي.

3. استمرارية دعم إستقلالية دوائر وأفراد التدقيق الداخلي عن الإدارات التنفيذية حتى يتم ضمان جودة عملهم دون أي تدخلات خصوصاً في عملية فحص المخاطر.

4. استحداث دليل للمدققين الداخليين الجدد الملتحقين بأماكن عملهم في البنوك الأردنية، يشرح أدوارهم فيما يخص إدارة المخاطر و التشريعات والقوانين المتعلقة بذلك.

5. دعم إستمرارية التنسيق وتطويره بين دوائر التدقيق الداخلي ودوائر إدارة المخاطر في مجال مواجهة المخاطر الحالية والمحتملة ولضمان استمرار التغذية الراجعة من الطرفين.

المصادر والمراجع والدوريات

المراجع العربية

- البجيرمي، شادي، (2011)، " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، دراسة ميدانية، جامعة دمشق، سوريا.
- جربوع، يوسف ، (2002)، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، (ط1)، غزة، فلسطين.
- جمعة، أحمد، (2005)، "المدخل إلى التدقيق الحديث ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جمعة، أحمد، البرغوثي، سمير (2007)، "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية "، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي السابع تحت عنوان إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.
- حشاد، نبيل، (2005)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- حماد، طارق، (2007)، "إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-مصارف)"، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الخطيب، سمير، (2005)، "قياس وإدارة المخاطر في البنوك"، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- الراوي، خالد وهيب، (2009)، "إدارة المخاطر المالية"، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- رضوان، إيهاب ديب ، (2012)، "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"، رسالة ماجستير محكمة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الصواف، محمد، (2012)، "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية"، المعهد التقني، الموصل، العراق.
- الكراسنة، إبراهيم، (2006)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي معهد السياسات الإقتصادية، أبو ظبي، الإمارات.
- مخلوف، أحمد، (2007)، "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الذاتية"، ورقة بحثية جامعة الجزائر، الجزائر.
- المدهون، إبراهيم، (2011)، " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير محكمة، غزة، فلسطين.

المراجع الأجنبية

- American Institute of Certified Public Accountants AICPA, (2005), " Management Override of Internal Controls ".
- Arens, A., (2005), "Auditing and Assurance Services: An Integral Approach", 10th ed, Upper Saddle River, New Jersey, USA.
- Basel Committee, (2006), "International Convergence of Capital Measurment and Capital Standards".
- Chan, Warren, (2012), "Enterprise Risk Management for Cloud Computing", Crowe Horwath LLP, Chicago, USA.
- Finard, J.B., (1996), "A Framework for Corporate Financial Risk Management", Chicago:Irwin, USA.
- Frigo, Mark, (2011), "What is Strategic Risk Management", The New Core Competency, Strategic Finance, USA.
- International Organization for Standardization, (2009), " ISO 31000 Risk Management-Guide73:2002".

- Institute of Internal Auditors, (2004), "The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Managment".
- Institute of Internal Auditors, (2009), "Internal Auditing Role in Risk Management".
- Institute of Risk Management, (2002), "A Risk Management Standards", London Airmic Publishing, London, UK.
- Laura, Spira and Page, Michael, (2006), “Risk Managementthe reinvention of internal control and the changing role of Internal Audit", Accounting, Auditing, Accountability Journal, Vol.16, N4, www.emerdain-sight.com.
- Kagermann, H, (2008), "Reinventing Your Business Model. (Cover Story)", Harvard Business Review, 86(12), 50-59.
- William, Kinney, (2003), " Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes ", The Institute of Internal Auditors Research Foundation, USA.

الملحقات

(1)

الإستبانة

جامعة اليرموك
كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

إستبانة لبيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

في البنوك الأردنية (دراسة تطبيقية)

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إن الهدف من هذه الإستبانة هو بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية، وذلك إستكمالاً لرسالة الماجستير في المحاسبة، ونحيطكم علماً أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

نرجو تعاونكم معنا من خلال الإجابة عن أسئلة الإستبانة بموضوعية ودقة، نظراً لأن صحة نتائج الإستبيان تعتمد بالمقام الأول على صحة إجاباتكم .

شاكرين لكم تعاونكم

الباحث : خالد علي أبوالرب

Mobile : +962799913963

E-mail : khaled.abualrub@gmail.com

القسم الأول : العوامل الديمغرافية

1. الجنس

☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر

☐ أقل من 30 ☐ 31-40 ☐ أكثر من 40

3. المؤهل العلمي

☐ أقل من بكالوريوس ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير أو دكتوراة

4. التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ علوم مالية ومصرفية تخصص ☐ آخر/حدد..

5. سنوات الخبرة

☐ أقل من خمس سنوات ☐ 5-10 سنوات

☐ من 11-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

6. المسمى الوظيفي

☐ مدقق داخلي(Junior) ☐ مدقق داخلي(Senior)

☐ رئيس أحد قسم التدقيق الداخلي ☐ مدير التدقيق الداخلي

7. الشهادات المهنية

☐ شهادة مدقق داخلي معتمد(CIA) ☐ شهادة محاسب إداري(CMA)

☐ شهادة مدقق خارجي معتمد (CPA) ☐ شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA)

☐ أخرى/حدد .... ☐ لا يوجد شهادات مهنية

8. عدد الدورات التي حضرتها في البنك في مجال التدقيق الداخلي أو إدارة المخاطر .... دورة.

القسم الثاني :

المحور الأول : مدى تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة عمل التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والحاكمية المؤسسية وتحديد المعلومات ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

الرقم	البيان	موافق بدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	هناك لجنة تدقيق في البنك تشرف على عمل التدقيق الداخلي					
2	يتأكد مدير دائرة التدقيق الداخلي من المستوى المقبول من المخاطر من قبل الإدارة					
3	تعمل دائرة التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المتصلة بالعمليات المصرفية					
4	يحتوي ميثاق دائرة التدقيق الداخلي على مسؤوليات الدائرة فيما يتعلق بإدارة المخاطر					
5	يأخذ المدقق الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف البنك					
6	يسهم عمل دائرة التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية					
7	يتم التأكد على توفر الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الخطط المعتمدة للتدقيق المبني على المخاطر					
8	يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال اوراق العمل					
9	يلتزم المدقق بتوصيل النتائج النهائية بالوقت المناسب إلى الجهات المعنية (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق)					
10	يتم توصيل نتائج التدقيق الداخلي المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال التقارير و بإستخدام مختلف الوسائل					

المحور الثاني : مدى تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية ...) في دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية ودورها في إدارة المخاطر.

الرقم	البيان	موافق بدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	تتدخل إدارة البنك التنفيذية في تحديد نطاق عملدائرة التدقيق الداخلي أو في توصيل نتائج عمل الدائرة إلى مجلس الإدارة (لجنة التدقيق)					
2	تعمل دائرة التدقيق الداخلي على المراجعة المستقلة لأنظمة الرقابة في الأقسام المختلفة وإجراءات عملها دون أي تدخلات					
3	يلتزم المدقق الداخلي بالنزاهة والحياد خلال عمله ويتجنب وجود تعارض يؤثر على مصالح البنك					
4	يتم التقييم و التحليل في دائرة التدقيق الداخلي من خلال المستندات الرسمية وغير الرسمية					
5	يعرف جميع موظفي التدقيق الداخلي التعليمات التي تنظم عملهم والصادرة عن البنك المركزي					
6	يتم التأكد من قبل إدارة التدقيق بأن من يقوم بالتدقيق الداخلي هو شخص مهني					
7	يتسم أداء المدقق الداخلي بالموضوعية ويتم التأكد من ذلك من خلال الأطراف الخارجية					
8	يتم فحص جودة عمل التدقيق الداخلي من قبل جهة خارجية وبشكل دوري					
9	يتم إطلاع دائرة التدقيق الداخلي على نتائج تقييم الدائرة من جهة خارجية لكي يتم أخذ التوصيات المطلوبة					
10	توضح التقارير التي يرفعها المدققونالداخليون أن عملهم تم وفقاً لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي					

المحور الثالث : مستوى إدراك المدقق الداخلي لآليات تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية و دوره في إدارة المخاطر.

الرقم	البيان	موافق بدرجة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1	يمتلك المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بما يخص إدارة المخاطر					
2	يحصل المدقق الداخلي على التدريب المناسب على معايير التدقيق الداخلي الدولية بما يخصإدارة المخاطر					
3	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر ومبادئها					
4	يستعان في وضع نظم دراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الإدارة ومدراء الأقسام المختلفة					
5	يتعاون قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات					
6	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة الطوارئ بالتعاون مع الوحدات المختصة والتأكد من فعاليتها					
7	يتم عند تدقيق كل نشاط بإعداد برنامج تدقيق مبني على المخاطر الموجودة أو المحتملة لذلك النشاط					
8	يعمل المدقق الداخلي على تقييم إحتمالات وقوع التزوير أو الإحتيال وكيفية مواجهتها					
9	يوجد إدراك لدى المدقق الداخلي بأنواع المخاطر المصرفية المختلفة ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها					
10	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي البنك تقديمها ويعمل على التعرف على مخاطر هذه الخدمة وإجراءات الرقابة لهذه المخاطر					

الملحقات

(2)

قائمة المحكمين

الرقم	الإسم	الوظيفة
1	أ.د محمود قاقيش	أستاذ دكتور – قسم المحاسبة / جامعة اليرموك
2	د. زياد زريقات	أستاذ مشارك – قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة اليرموك
3	د. ديما درادكة	أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة اليرموك
4	د. مضر عبد اللطيف	أستاذ مساعد – قسم المحاسبة / جامعة الأميرة سمية
5	السيد رضوان العمري	مدير المخاطر/ الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة
6	السيد عبدالمنعم رزق	مدير التدقيق الداخلي / شركة تمويلكم
7	السيد أحمد عزيزية	مشرف تدقيق داخلي / Ernst and Young
8	السيد عبد الجبار زيتون	مدقق داخلي رئيسي / بنك الإسكان

Abstract

Abu Al-Rub, Khaled (2014), The Role of Internal Audit in Risk Management on Jordanian Banks, Master Thesis in Yarmouk University.

(Supervisor : Dr. Abeer Khoury)

This study aims to identify the role of Internal Audit in Risk Management at the Jordanian banks, the study relied on the descriptive analytical method, the data has been collected from primary and secondary sources, accordingly, a questionnaire has been formed and distributed to the sampleof the study that consists of various units of the departments of internal audit in Jordanian banks, (60) units. A (59) questionnaires have been received back, (%98.3) of the distributed questionnaires, and the appropriate statistical program SPSS and processors for the analysis have been used.

The main findings of the study, which is that the Internal Audit departments at the Jordanian banks are practicing their job free and independently without a direct or indirect intrusion from the Executive Management; there is enough awareness from the Internal Auditors at the Jordanian banks of the international standards of Internal Auditing, the study ended up with recommendations, the need of sustainability of supporting the independence of departments and members of the Internal Audit departments to be separated from the Executive Managements to ensure their quality without any intrusion, especially in the process of Risks scanning, A further improvement for coordination among the Internal Audit and Risks Management departments in the range of facing the recent and probable Risks, and to ensure the continuous results from both departments.

Key words : Internal Audit ,Risk Management, Jordanian Banks.